إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية أم التنمية المستدامة؟

جهاد العيسة

كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت– فلسطين

jalayasa@birzeit.edu

ملخص

تسلط هذه الدراسة النقدية الضوء على موضوع إعادة اعمار الدول والمجتمعات في بيئة الحرب وما بعدها، وتناقش تحديدا إشكالية محاولة الولايات المتحدة وحلفائها إسقاط نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية على حالات مختلفة جيوسياسيا وثقافيا، مثل العراق وأفغانستان وربما سوريا واليمن وليبيا وغيرها مستقبلا، و تجادل الدراسة بأن نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان نجح بسبب ظروف خاصة بالمحتوى الثقافي cultural context لكلا البلدين ، والتقدير والفهم الغربي وبخاصة الأمريكي لهذا المحتوى، في حين فشل نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان بسبب اختلاف المحتوى الثقافي لكلا البلدين، واختلاف مصالح الدول الداعمة لمشروع إعادة الإعمار. وتطرح الدراسة فرضية عدم ملاءمة نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان لتطبيقه في ظروف ما بعد الحرب في دول عربية وإسلامية كالعراق وأفغانستان واليمن وليبيا وسوريا، وتقدم الدراسة تقديرا منطقيا، معتمدا على مراجعة الأدبيات والوثائق والتقارير التي تناولت الموضوع، وتبين أسباب فشل تطبيق نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان في حالتي العراق وأفغانستان. كما تقدم الدراسة نموذجا بديلا مستخلصا من المقاربات النظرية، تجادل بأنه أكثر واقعية وملاءمة لظروف المجتمعات العربية والإسلامية وهو نموذج التنمية المستدامة.

وتناقش الدراسة أسباب فشل نماذج إعادة إعمار كل من العراق وأفغانستان كنماذج لبيئة ما بعد الحرب، وبناء استقرارهما، مقارنة بنموذج ألمانيا واليابان، وتبين فرص نجاح النموذج البديل الذي ينظر إلى البعدين الأمني والاقتصادي بوصفها عوامل مساعدة لتحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على ثلاثة ابعاد رئيسية ومهمة لبيئة ما بعد الحرب وهي: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي. واستنتجت الدراسة أنّ تركيز الولايات المتحدة والقوي الدولية والمحلية المتحالفة معها على الاقتصاد والأمن لم يحدث تنمية في كل من حالة العراق وحالة أفغانستان، بل أنتج نظماً دكتاتورية قادت مجتمعاتها إلى مزيد من العنف.

الكلمات الدالة: إعادة الإعمار، بناء الاستقرار، نموذج التنمية المستدامة، ظروف ما بعد الحرب، العراق، أفغانستان.

المقدمة

تسلط هذه الدراسة الضوء على نموذج إعادة الإعمار وبناء الاستقرار reconstruction and stability في ظروف ما بعد الحرب والصراعات post war context الذي قادته الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها المؤسسات الدولية في كل من العراق بعد سقوط بغداد عام 2003، وأفغانستان بعد سقوط كابول عام2011، بوصفها نماذج يمكن استخلاص العبر والدروس منها. وفي حال هدأت المعارك وتوقفت الحروب، ربما يتم تطبيق النموذج نفسه: "إعادة الإعمار وبناء الاستقرار في بلدان تعرضت للدمار على كل المستويات بسبب الحروب، مثل ليبيا التي تشهد حربا أهلية مدعومة بتدخلات خارجية، واليمن التي تشهد حربا أهلية تغذيها تدخلات إقليمية من كل من المملكة العربية السعودية وحلفائها مقابل إيران وحلفائها، وسوريا التي تشهد حربا أهلية وتدخلات دولية وإقليمية. والمشترك الظاهر في كل هذه الحالات أنها شهدت أو ما زالت تشهد حروبا طاحنه دمرت مقدراتها وأنهكت شعوبها وخلفت دمارا يستوجب إعادة الإعمار والبناء. والسؤال المطروح هنا: ما هو النموذج الأفضل لإعادة الإعمار والبناء في مثل هذه الحالات؟ وهل مصطلح إعادة الإعمار يعبر حقيقة عما هو منشود؟

تجادل كثير من الأدبيات المهتمة بظروف ما بعد الحروب والصراعات[1] بأن نموذج إعادة الإعمار الذي طبقته الولايات المتحدة وحلفاؤها في كل من العراق (بعد العام2003) وأفغانستان (بعد العام2001)، هو نموذج مستوحى من تجربة إعادة إعمار ألمانيا واليابان الذي طبق بعد الحرب العالمية الثانية. والإشكالية، كما تطرحها هذه الدراسة، هي أن نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان نجح بسبب ظروف خاصة بالمحتوى الثقافيcultural context لكلا البلدين، والتقدير والفهم الغربي، وبخاصة الأمريكي، لهذا المحتوى، في حين فشل نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان كما تشير الادبيات في الهامش رقم 1 أدناه، بسبب اختلاف المحتوى الثقافي لكلا البلدين، واختلاف مصالح الدول الداعمة لمشروع إعادة الإعمار. وتفحص هذه الدراسة فرضية عدم ملاءمة نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان لتطبيقه في ظروف ما بعد الحرب في دول عربية وإسلامية كالعراق وأفغانستان (تم تطبقه فعليا) واليمن وليبيا وسوريا (يحتمل تطبيقه مستقبلا)، وتقدم الدراسة تفنيدا منطقيا، معتمدا على مراجعة الأدبيات والوثائق والتقارير التي تناولت الموضوع، يبين أسباب فشل تطبيق نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان في حالتي العراق وأفغانستان. كما تقدم الدراسة نموذجا بديلا، مستخلصا من المقاربات النظرية، تجادل بأنه أكثر واقعية وملاءمة لظروف المجتمعات العربية والإسلامية، وهو نموذج التنمية المستدامة.

وتحاول الدراسة الإجابة عن تساؤلين رئيسيين هما: لماذا فشل ـ ويتوقع أن يفشل مرة أخرى ـ نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان وبناء استقرارهما، في الدول العربية والإسلامية حيث تحول بعضها إلى دول غير ناجحة بالرغم من جهود إعادة الإعمار والاستقرار التي بذلت؟ وما هي فرص نجاح تطبيق النموذج البديل؛ نموذج التنمية المستدامة، في حالات مستقبلية؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة بكون الظروف الجيوسياسية في المنطقة مرشحة لإعادة تطبيق الأفكار والنماذج نفسها،[2]التي ثبت فشلها ولم تحقق للمجتمعات التي طبقت فيها (العراق وأفغانستان) سوى مزيد من العنف بسبب تركيزها على الجوانب الأمنية والاقتصادية فقط، وإهمالها، أو عدم قدرتها على طرح نموذج تنموي، يأخذ بالحسبان حاجة هذه المجتمعات للتنمية المستدامة في ظروف ما بعد الحرب. فبالرغم من الكوارث البيئية الناتجة عن استخدام مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة، وتلويث بيئة الحرب وما حولها، وبالرغم من الكوارث الاجتماعية التي تخلفها الحروب؛ قتلى وجرحى ومشوهين ولاجئين، فإنّ الدراسات والتقارير[3]ما زالت تركز على البناء الاقتصادي وإعادة الإعمار والاستقرار الأمني الذي يصب في مصلحة الشركات الكبرى التي فازت بعقود إعادة الإعمار، ومن خلفها الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وربما روسيا مستقبلا، كما تصب في مصلحة الأنظمة الدكتاتورية التي تخدم مصالح الدول الكبرى، في حين دفع شعبا الدولتين؛ العراق وأفغانستان، ثمنا باهظا للاحتلال، وغابت التنمية المستدامة التي تضمن حياة كريمة للجيل الحالي والأجيال اللاحقة[4]. وتتكون هذه الورقة من ثلاثة مواضيع: يناقش الموضوع الأول نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان والظروف التي أحاطت به وأسباب نجاحه، ويناقش الموضوع الثاني نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان والظروف التي أحاطت به وأسباب فشلة والدروس المستفادة من هذه التجربة، بينما يناقش الموضوع الثالث النموذج البديل؛ نموذج التنمية المستدامة وفرص نجاحه مستقبلا في ظروف ما بعد الحرب في حالات مستقبلية محتملة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تتناول هذه الدراسة مصطلح إعادة إعمار الدول والمجتمعات في بيئة ما بعد الحروب والصراعات وبناء استقرارها من المنظورين الاقتصادي والأمني. ويقصد بإعادة الإعمار وبناء الاستقرار، كما تناولتها التقارير والأدبيات، إعادة إعمار البنى التحتية والمؤسسات والقدرات، وبخاصة الأمنية، للدولة التي تعرضت لحرب، ليصب إعادة بناء قدرات هذه الدول في إطار دعم استقرار الدول الحليفة alliances (see for example Beal 2016). من ناحية أخرى، يشير فوكوياما

Fukuyama في كتابه *إعادة بناء الدول: ما بعد العراق وأفغانستان*، إلى أنّ مصطلح إعادة البناء والإعمار استخدم أول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ليطلق على جهود الجيش الأمريكي في إعادة بناء كل من ألمانيا واليابان. وقد تركزت هذه الجهود، بحسب فوكوياما، على بناء البنية التحتية الاقتصادية ومؤسسات الدولة وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية (Fukuyama 2006, p3). وهنا يرمي فوكوياما تحديدا إلى أن أهداف الدولة أو الدول المحتلة occupiers تقتصر على إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس ديمقراطية، تخدم مصالح المحتل الأمنية والاقتصادية. وقد استخدم نموذج إعادة بناء ألمانيا واليابان وإعمارهما بوصفه نموذجاً لجهود الولايات المتحدة وحلفائها في حالات مثل العراق وأفغانستان. وبالعودة إلى مصطلح إعادة هيكلة مؤسسات الدول في بيئة ما بعد الحرب، فإن الفرق يبدو واضحا بين نموذج ألمانيا واليابان ونموذج العراق وأفغانستان، فلم تبقِ الحرب على مؤسسات الدولة ليتم إصلاحها أو إعادة هيكلتها في النموذج الثاني بعكس النموذج الأول، كما سنأتي على نقاشه لاحقا. ولم يختلف كثيرا فهم المؤسسات الدولية المشاركة في عمليات إعادة الإعمار في بيئة ما بعد الحرب، على سبيل المثال البنك الدولي، عن فهم القوى المحتلة. فالمراجع لتقارير البنك الدولي بخاصة، يجد أنّ مفهوم إعادة الإعمار وبناء الاستقرار يأخذ منحى مساعدة الدول على التخطيط الاقتصادي الكلي وإعادة تأهيل مؤسسات اقتصادية وأحيانا إنشاء مؤسسات جديدة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق شروط البنك الدولي الاقتصادية والمالية (Fukuyama 2016, p5).

أما مفهوم التنمية المستدامة الذي تتناوله هذه الدراسة وتقدمه بديلاً عن إعادة الإعمار وبناء الاستقرار، فهو مبني ـ بالأساس ـ على تعريف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المعروفة بلجنة برونتلاند التي تعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم" (World Commission on Environment and Development (1987 p 87. وقد لاقى هذا التعريف صدى واسعاً في أوساط المهتمين في مجال التنمية المستدامة (see for example Cooper and Vargas 2004)؛ كونه يربط التنمية بحاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وعليه تكون الدولة مطالبة بتحويل هذه الحاجات إلى سياسات في المجالات كافة. ويزداد هذا التعريف أهمية إذا نظرنا إلى الحاجات الملحة والمتزايدة للمجتمعات في بيئة ما بعد الحرب، سواء أكانت حاجات بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية، ناتجة عن التدمير الذي تخلفه الحروب في مناحي الحياة كافة. ولذلك اعتمدت الدراسة مفاهيميا على ثلاثة مرتكزات أساسية للتنمية المستدامة يسميها فيليب كوبر Phillip Cooper المثلث الحيوي للتنمية المستدامة "the living triangle of sustainable development" والذي يعطي اهتماما متوازنا للأبعاد الثلاثة؛ الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (Cooper and Vargas 2004, p3). فبعد الاهتمام العالمي ـ وبخاصة من طرف البنك الدولي ـ بالبعد الاقتصادي للتنمية على حساب الأبعاد الأخرى، والتقدم البطيء نحو الاهتمام بالبعد البيئي، فقد بات من غير المقبول التحدث عن التنمية المستدامة دون إدراج البعد الاجتماعي، وبخاصة في بيئة ما بعد الحروب، نظراً لما تخلفه الصراعات من آلاف القتلى والجرحى والمشردين واللاجئين، ناهيك عن تدمير بنى التعليم والصحة وغيرها.

مراجعة نقدية للدراسات السابقة:

لقد خلقت ظروف الأزمات، وبخاصة الحروب الإقليمية، الفوضى والصراعات الأهلية وغيرها من التحديات غير العادية التي تعيق جهود التنمية المستدامة. وتناول تقرير البنك الدولي (2003) *بعنوان كسر الصراع: فخ الحرب الأهلية وسياسة التنمية*، موضوع الحروب والتنمية. ويجادل التقرير بأنّ "الحرب تؤخر التنمية، ولكن التنمية ـ أيضا ـ تقلل فرص الحرب وتؤخرها" (البنك الدولي 2003، ص9). وهذا يعني أن التنمية تقود الدول إلى أن تصبح أكثر أمنًا بشكل تدريجي وتجنبها الصراع العنيف. من ناحية أخرى، فإنّ فشل التنمية يجعل البلدان عرضة لخطر الوقوع في "فخ الصراعات" الأهلية والإقليمية التي تستنزف الاقتصاد وتدمره، وتزيد من خطر نشوب صراعات أخرى في المستقبل (البنك الدولي 2003، ص1). ويضيف التقرير بأنّ "الحروب الأهلية تجذب اهتماما أقل، ولكن تأثيرها يمتد عبر الحدود من حيث خلق انعدام الأمن الإقليمي وعدم الاستقرار، وإرسال اللاجئين عبر الحدود. كل ذلك يجبر القوى الإقليمية، وأحيانا الدولية، على اتخاذ موقف من النزاع "(البنك الدولي 2003، ص4–5). ويخلص التقرير إلى أن موقف المجتمع الدولي السلبي من الصراعات المتمثل أحيانا بمقولة "ليست مشكلتنا" هو موقف خاطئ ويعدّ عاملاً رئيسياً من عوامل تفاقم الصراعات على حساب التنمية. ويبقى السؤال المطروح: ما هو نهج التنمية المفترض في مثل هذه الظروف؟ هل هو إعادة إعمار اقتصادي يرتكز على حاجات أمنية أم تنمية مستدامة؟

في معظم حالات الأزمات والحروب، تناولت التقارير الدولية وغيرها من الأدبيات، (انظر على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010/2009؛ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان2010؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007؛2004 United Nations 2003 United Nations) تناولت موضوع التنمية من منظور الأمن والاستقرار الاقتصادي وإعادة الإعمار. ومع ذلك فإنّ التنمية المستدامة، كما تطرحها بعض الأدبيات (انظر على سبيل المثال Cooper and Vargas 2004، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية1987)، تختلف عن الاستقرار الأمني وإعادة الإعمار بالرغم من أنّ هذه عناصر مهمة للتنمية (Cooper and Vargas 2008).

فعلى سبيل المثال، يشير تقرير المفتش العام، الخاص بإعادة إعمار أفغانستان (2010)، المعروف باسم تقرير SIGAR، إلى أن الأمن والنمو الاقتصادي لا تزال تعدّ العوامل الرئيسية للتنمية في أفغانستان. ومع ذلك يعترف التقرير بأنه بعد إنفاق مليارات الدولارات على بناء الاستقرار والأمن، بالرغم من أنها عوامل مهمة، لم تقدم نتائج تنموية مستدامة للمجتمع الأفغاني.

وتشير الأدبيات المتابعة لشأن التنمية في ظل الحروب والأزمات، إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، أعلنت نهجا جديدا لتنفيذ التنمية في مجتمعات ما بعد الحرب، والتي تشمل زيادة الشراكات مع هذه البلدان؛ لتصميم مشاريع التنمية وتنفيذها، وخفض الاعتماد على المتعاقدين (الشركات الخاصة) لتطوير المشاريع وتنفيذها وتقويمها. لكن هذا النهج لا يزال يركز على الأمن والاستقرار الاقتصادي وإعادة البناء (تقرير المفتش الخاص، مصدر سابق ص4). علاوة على ذلك، فإن التقارير التي تصدرها الجهات المعنية بتقويم برامج إعادة الإعمار ليست مصممة من منظور التنمية المستدامة. وجاءت هذه التقارير أساسا لتقويم ما إذا كانت الولايات المتحدة واستثماراتها في مشاريع إعادة الإعمار وبرامجها في الأمن والحوكمة، تحقق الشروط التي من شأنها أن تسمح للولايات المتحدة بتنفيذ أهدافها الأمنية، والتي منها، على سبيل المثال، البدء بسحب قواتها من أفغانستان الذي كان مقررا أن يتم في صيف عام 2007. (المصدر نفسه، ص 4). ولم يركز "النهج الجديد" على معالجة التنمية المستدامة في أفغانستان أو العراق أو غيرها من الدول والمجتمعات التي عانت من الحروب، ولا يزال التركيز على الأمن والاستقرار الاقتصادي، ما يعطي مسوّغاً كافيا لمراجعة إشكالية نهج إعادة الإعمار المرتكز على الأمن والاقتصاد على حساب التنمية المستدامة، وهي الإشكالية التي يتناولها هذا البحث.

عودا على بدء، فإنّ الحديث عن فلسفة البنك الدولي حول إعادة الإعمار والتنمية، فان المحرك الرئيسي لاستراتيجيات البنك الدولي ما زال البعد الاقتصادي. وهذا الرأي تدعمه التقارير التي يصدرها البنك حول إعادة إعمار الدول، والتي سنأتي على ذكرها لاحقا. ففي أحدث تقرير نشره البنك الدولي على موقعه الإلكتروني بعنوان: *أهمية التخطيط لإعادة إعمار سوريا بعد انتهاء الحرب*، يظهر - بوضوح - أنّ إعادة الإعمار ينظر إليه من المنظور الاقتصادي المصلحي لا التنموي. ويشير التقرير إلى أنه "مع وجود كثير من الدمار الذي يتعين إصلاحه، فستكون إعادة الإعمار هي القوة المنشطة للاقتصاد السوري بعد انتهاء الحرب. لكن من الذي سيكون أكثر استفادة من طفرة البناء بعد الحرب؟ كانت أغلب مواد البناء التي استخدمت في إقليم أتشيه الإندونيسي، وكذلك في أفغانستان والعراق، مستوردة من الخارج، ما أدى إلى

تدفق الأموال وخلق الوظائف في أماكن أخرى. ولم يحدث إلا في الحرب العالمية الثانية أن تجنبت طائرات الحلفاء قصف مصانع الأسمنت والطوب الألمانية حتى تستفيد البلاد من عملية إعادة إعمارها بعد الحرب." (البنك الدولي 2016).

وفي انتقاد واضح لاستراتيجية البنك الدولي والدول الكبرى لإدارة إعادة الإعمار والتنمية في بيئة ما بعد الحرب، نشر مركز بروكنج للدراسات مقالة بعنوان: *استراتيجية إقليمية لإعادة الإعمار في الشرق الأوسط*، جاء فيها: "ثمة حاجة ماسة للعثور على طرق جديدة لحث التنمية من خلال انخراط دولي في المنطقة. وبفعل انعدام الاستقرار الحالي، تحول الإنفاق على الأمن بينما تواجه المنطقة تحديات مالية بسبب تراجع أسعار النفط. ونتيجة لذلك، تراجعت بعض أساسيات التنمية وأهم مؤشراتها مثل حرية التعبير، ومشاركة المرأة، والفقر، ونوعية التعليم، وغيرها. قد يكون ذلك فرصةً لا سيما أنّ بعض الدول كانت بحاجة إلى ما يحذّرها من الآثار المؤذية المترتبة على نموذج التنمية الذي سبتم ضمن استثمار مليارات الدولارات في الغرب، ما سيؤدي إلى خلق فرص عمل وأنظمة اقتصادية مستقرة على بعد آلاف الأميال وعلى حساب المنطقة. وإن كان الغرب يريد أن يساعد المنطقة، فعليه أن يسعى إلى الاستثمار من أجل حل المشاكل الإقليمية بطريقة تفيد الطرفين معاً، وتدفع باتجاه ازدهار الدول المجاورة في الشرق، وكذلك في الغرب. ففي نهاية المطاف، عندما تنعم المنطقة باستقرار أكثر ينعكس ذلك على تركيز العقول داخل العالم العربي وعلى قيمة التنمية" (مركز بروكنج 2016 ص3). وبالرغم من أنّ المقال يعترف ضمنا بفشل النموذج الذي يركز على إعادة الإعمار بالتركيز على الأمن والاقتصاد، فإنّ المشكلة تبقى عدم الاعتراف بأهمية الاستدامة للتنمية، بمعنى التركيز المتوازي على الاقتصاد والبيئة، والبعد الاجتماعي، وكذلك التركيز على أهمية الاستثمار ببناء القدرات الذاتية للمجتمعات انطلاقا من مفهوم تعزيز التنمية المعتمدة على الذات.

1.نموذج إعادة الإعمار وبناء الاستقرار، الاقتصاد والأمن في خدمة المصالح: ألمانيا واليابان ليست العراق وأفغانستان:

1.1 خصوصية نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شرعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال بإعادة إعمار أوروبا والدول التي دمرتها الحرب. ولم يستهدف المشروع إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب فحسب، وبخاصة في كل من ألمانيا واليابان، بل استهدف تغيير الحياة السياسية والاجتماعية وتطويرها(McCullough 1992, p555). وقد

وصف الجنرال مارشال آنذاك مهمة إعادة الإعمار بأنها "مهمة صعبة تستهدف الفقر والجوع وفقدان الأمل وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يمكن للمؤسسات الحرة أن تستمر (المصدر نفسه، ص556)". وبهذا الصدد، يجادل كوبر وفارجاسCooper and Vargas (2008) أن سر نجاح نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان هو استخدام الإدارة الأمريكية آنذاك وحلفاؤها الدوليون كل الإمكانيات والموارد بما فيها الإدارات الحكومية state bureaucracy ونقل الخبرات لمساعدة الدولتين على التحول الديمقراطي والاقتصادي، الأمر الذي لم يحصل في حالة إعادة إعمار العراق وأفغانستان، كما سنأتي على ذكره لاحقا[5].ولا ينكر كوبر وفارجاس أنّ التركيبة الإثنية والدينية في حالة ألمانيا واليابان لعبت دورا هاما في إنجاح عملية إعادة الإعمار، إلى جانب رغبة الإدارة الأمريكية وحلفاؤها في إحداث تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي جذري في البلدين؛ لضمان تحولهما إلى ديمقراطيات ناجحة ومستقرة، وعدم عودتهما إلى قوى دولية تهدد المنظومة الدولية من جديد(Cooper and Vargas, Ibid, pp31-32).

ويبين الشكل (1) أدناه الأهداف الرئيسية للقيادة الأمريكية التي تبنت تطبيق نموذج إعادة إعمار كل من ألمانيا واليابان وبناء استقرارهما، بعد الحرب العالمية الأولى، وهي بشكل أساسي التحول الديمقراطي وخفض مستوى التسلح؛ لضمان عدم عودة الدولتين قوى عظمى تخوض صراعات عالمية أو إقليمية. وقد سخرت الولايات المتحدة كل إمكانياتها، كما هو مبين في الشكل، لدعم الحكومة والمجتمع في كلا الدولتين على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير جذري في هيكلية الدولتين، قاد - في النهاية - إلى وجود دولتين ديمقراطيتين تتمتعان بقوة اقتصادية عالية ومستقرة، بينما بقيت القواعد العسكرية الأمريكية بعيدة عن عمليات إعادة الإعمار.

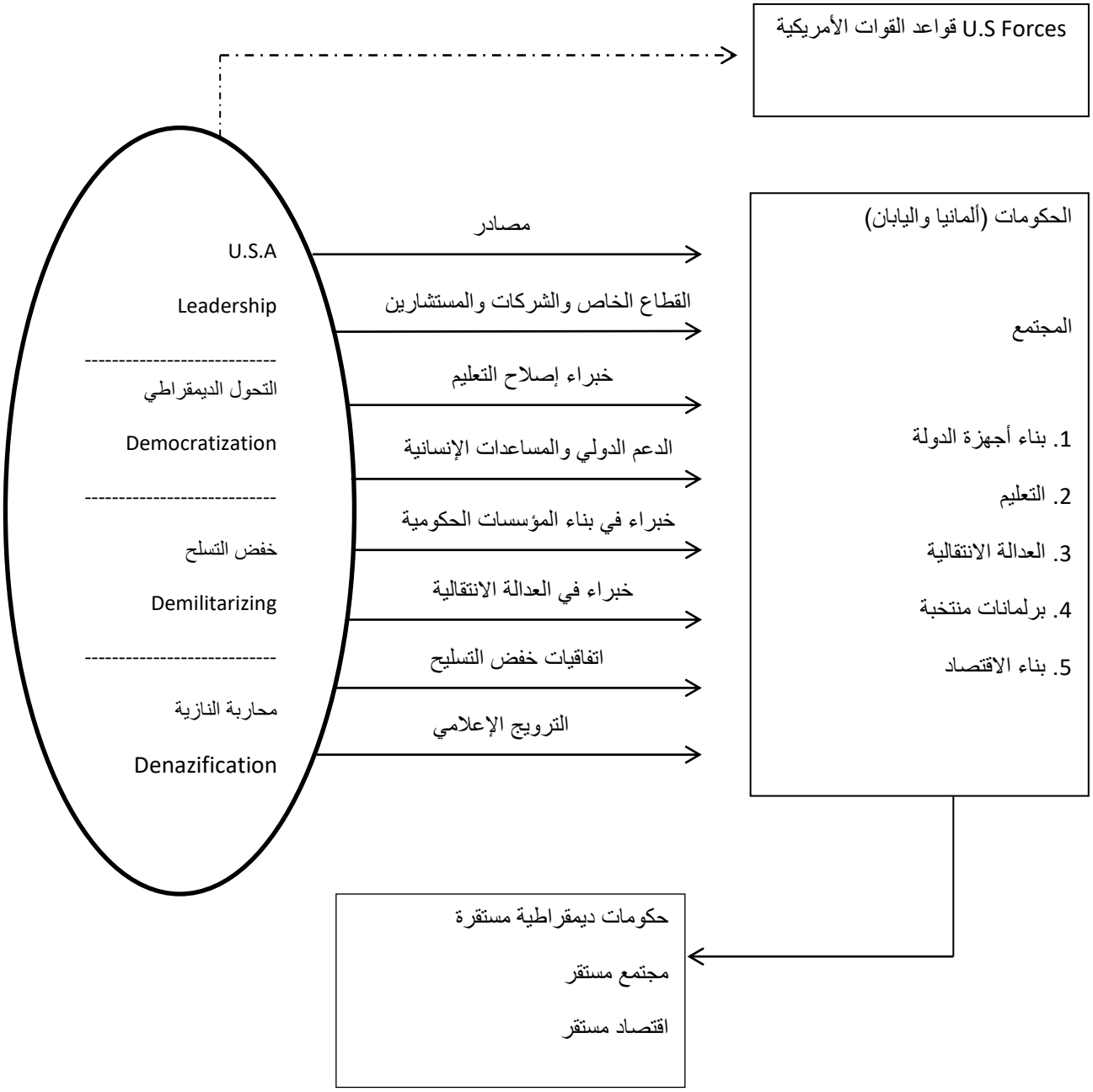

شكل 1: نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان وبناء استقرارهما بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر: الباحث

إنّ وجود قواعد عسكرية في كل من ألمانيا واليابان لم يطرح يوما، على الأقل بشكل رسمي، على أنه احتلال عسكري مباشر، بل غالبا ما ينظر إليه على أنه قواعد حماية ليس لها احتكاك مباشر بالمجتمع في كلا البلدين. وقد حدث - تاريخيا - بعض الاحتكاكات والتجاوزات التي صنفت على أنها فردية، وسارعت الإدارة الأمريكية إلى تدارك الأحداث وتصرفت بوصفها حليفاً لا بوصفها محتلاً. وعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة الأمريكية الحداد وحظرت التجول لمدة شهر على جنودها الموجودين في أوكيناوا اليابانية على إثر قتل أحد الجنود لسيدة يابانية2017) (BBC Arabic. مثل

هذه الحالة لم تحدث في كل من العراق وأفغانستان ـ كما سنأتي على نقاشه في بند لاحق من هذه الدراسة. يجادل نيسون Neeson (2008) أن حالتي إعادة إعمار ألمانيا واليابان كانتا من ضمن أربع حالات فقط نجحت بوصفها تدخلات خارجية للولايات المتحدة، صنفت على أنها عمليات إعادة إعمار وبناء استقرار(Neeson 2008) . ويذكر نيسون في معرض سرده للنموذج الذي استخدمته الولايات المتحدة في اليابان ـ أن الجنرال ماكارثر، قائد قوات التحالف في اليابان، وفي بادرة احترام للتقاليد والثقافة اليابانية، لم يخضع إمبراطور اليابان للمحاكمة بعد الحرب، بل اكتفى بإخراجه من الحياة السياسية وأبقاه في منصبه الفخري(Neeson, Ibid, pp6–7). أما في ألمانيا، فقد أديرت عملية اجتثاث الحزب النازي denasification بحكمة وحذر، وتمت محاكمة القادة العسكريين البارزين، وتم العفو عن ملايين النشطاء النازيين، وبخاصة رجال الأعمال. كما أعيد تدريب موظفي إدارة الدولة(Ibid, p7) . وبالمقارنة مع حالتي العراق وأفغانستان، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قرار اجتثاث البعث في العراق وملاحقة رموز حركة طالبان في أفغانستان واغتيالهم، ما أدى إلى حالة من الكراهية والطائفية والانتقام المتبادلة، وأدخل البلدين في دوامة من العنف. كل ذلك لم يسهم في تحول الدولتين إلى ديمقراطيات أو على الأقل إحداث استقرار سياسي واقتصادي.

2.1نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان وبناء استقرارهما: سياسة خارجية تخدم مصالح اقتصادية وأمنية

يشير كوبر وفارجاس Cooper and Vargas في كتابهما: التنمية المستدامة في ظروف الأزمات (2008) إلى أن عملية إعادة إعمار العراق وأفغانستان لا تزيد عن كونها أداة لسياسة خارجية لتحقيق أهداف أمنية واقتصادية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، مكنت القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الجماعات المسلحة، التي كان يطلق عليها تحالف الشمال، من البلاد. وهو تحالف عسكري بين أقلية من الأوزبك والطاجيك، ساعدوا القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها في حربها ضد حركة طالبان. وفي حزيران 2001، اجتمعت قيادة قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع قيادة تحالف الشمال في مدينة بون الألمانية، ووقعوا اتفاقية سيطر تحالف الشمال بموجبها على العاصمة كابل بمساعدة قوات التحالف الدولية، وسيطر ـ كذلك ـ على مفاصل الحكومة الانتقالية التي شكلت بناء على اتفاقية بون، وبخاصة الوزارات المهمة كالدفاع والخارجية والداخلية، بالرغم من أن رئيس الحكومة آنذاك (حميد كرازاي) تم اختياره من البشتون الذين يشكلون أغلبية سكان أفغانستان. بعدها عملت الحكومة الانتقالية بمساعدة قوات التحالف على تشكيل مجلس اللوياجيرجا (بمنزلة برلمان انتقالي) والذي كانت تشكيلته على أسس انتقائية وقبلية مدعومة من أمراء الحرب الداعمين لأهداف التحالف، وليس على أسس ديمقراطية.(Neeson, Ibid, p19) ولم يكن الوضع في العراق أفضل من

أفغانستان، فقد بادرت إدارة الرئيس بوش الابن بعد سقوط بغداد واحتلال العراق، إلى حل الجيش العراقي السابق، ودعمت لاحقا عملية سياسية منقوصة، شارك فيها زعماء المعارضة التي ساعدت قوات التحالف في أثناء الحرب، بينما استثني منها كل من عارض السياسات الأمريكية، وتوجت بقانون اجتثاث البعث الذي طال عشرات الآلاف من أبناء الشعب العراقي وحرمهم من الوظائف العامة، وأبعدهم عن مراكز صنع القرار.[6]

وبالرغم من مئات ملاين الدولارات التي دفعتها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها في عملية إعادة إعمار أفغانستان والعراق، فإنّ النتيجة لم تكن مرضية لأي من الأطراف، بل انتابها الفساد الإداري والمالي في كلا الدولتين، كما سنأتي على ذكره لاحقا. وكانت النتيجة الحتمية لهذه العملية (إعادة إعمار العراق وأفغانستان) تنامي الكراهية للنظام السياسي الرسمي في كلا البلدين بسبب النهج الدكتاتوري والإقصاء والتهميش الذي أدى ـ كذلك ـ إلى وجود معارضات مسلحة قوية، أنهكت حكومات البلدين، وزعزعت السلم الأهلي والمجتمعي فيهما، ولم تحدث مستوى مقبولاً من التنمية، بل اقتصر الأمر على إعادة بناء قوى أمنية ومؤسسات عملت لمصلحة أهداف التحالف والحكومات والجهات المؤيدة له. إلى جانب دخول كلا البلدين في حلقة جديدة من العنف والصراع، كما حدث في العراق بعد سيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من البلد في العام 2014م.

إن ما حدث في حالتي إعادة اعمار العراق وأفغانستان، بالرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية على أنه تبني لنموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان،[7]كان محاولة لتثبيت استقرار أمني واقتصادي في مناطق محدودة من كلا البلدين، صاحبه بناء مؤسسات حققت الأهداف المطلوبة منها دون أن ترقى إلى مستوى تحقيق تنمية أو تحول ديمقراطي أو إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، كما حصل في حالة ألمانيا واليابان. يبين الشكل (2) أدناه كيفية تركيز قيادة عملية إعادة إعمار العراق وأفغانستان على أربعة محاور رئيسية، وهي أولا: انخراط الفرق العسكرية (الأمريكية والمتحالفة معها) في احتلال مباشر للمناطق، ومنها المدن الكبرى والعواصم، ثانيا: تقديم الدعم الإنساني والإغاثي، ثالثا: تقديم الدعم السياسي للجماعات والأحزاب الداعمة لأهداف التحالف، رابعا: تقديم الدعم العسكري (تدريب ومعدات) لقوى الأمن والجيش. والملاحظ ـأيضا ـ أن هذا النموذج ليس فقط يهمش عملية التنمية المنتظرة بعد حالة الحرب أو يشوهها، بل يتعاطى ـ أيضا ـ مع عناصر غير متوافقة أو منسجمة مع بعضها البعض. فالحكومة ضعيفة ولا تتمتع بشرعية كافية، والأحزاب والجماعات السياسية متناحرة تدعمها أحيانا مليشيات مسلحة، تعمل خارج نطاق الحكومة. وكل ذلك يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد، وهدر ممنهج للمال العام، وإعاقة التنمية إن وجدت.

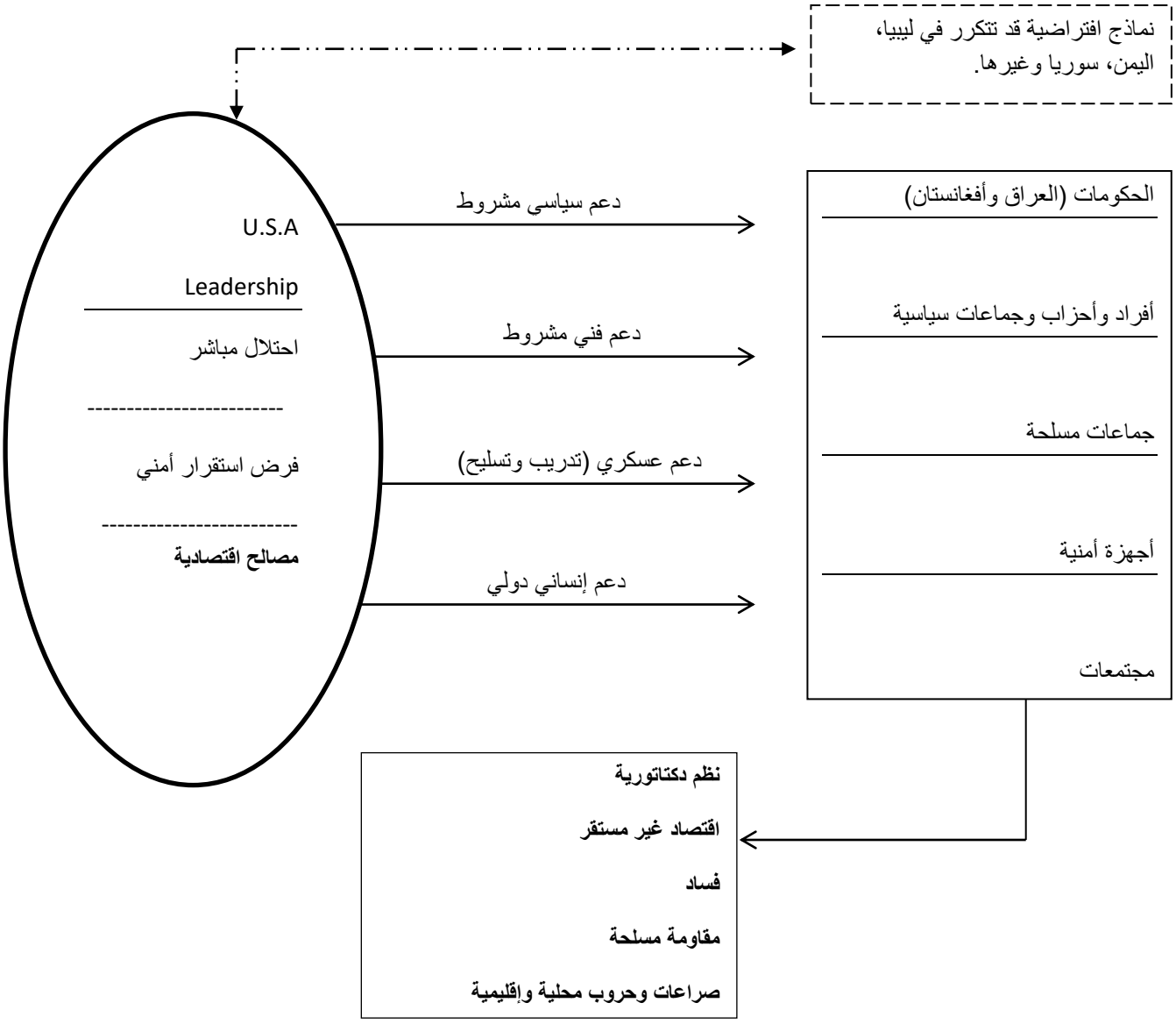

شكل 2: نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان وبناء استقراره، المصدر: الباحث

ففي حالة أفغانستان، بلغ الفساد وهدر المال العام (خاصة أموال المساعدات لبرنامج إعادة الإعمار وبناء الاستقرار) ذروته في العام 2010 بحسب تقرير المراقب العام لعملية إعادة إعمار أفغانستان The Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction) 2010,p20). كما أكد على الانتشار الواسع للفساد في أفغانستان تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي نشر في كانون ثاني 2016، فقد احتلت أفغانستان المركز 166 من أصل188 دولة هي الأكثر فسادا في العالم. وأشار التقرير إلى انه "يضطر 6 مواطنين من كل 10إلى دفع رشاوى لتسهيل معاملاتهم الحكومية، وينخر الفساد هياكل الدولة، ويعد أمراء الحرب سببا رئيسيا للفساد (علي 2017)".وفي السياق نفسه، وبعد مرور خمسة

عشر عاما على بدئ عملية إعادة الإعمار، فقد أشار تقرير المراقب العام لإعادة إعمار العراق (Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction2017) مجددا إلى وجود فساد إداري ومالي في عملية إعادة الإعمار نفسها بما في ذلك تورط بعض العسكريين الأمريكيين المتقاعدين الذين لا يخضعون لمحاسبة دقيقة، كما طال الفساد جنوداً أمريكيين على رأس عملهم.

أما في العراق، فقد أشار تقرير أصدرته هيئة النزاهة العراقية في كانون الأول2017 إلى أن حجم الفساد بلغ حوالي 110 مليارات دولار منذ احتلال العراق وبدء عملية إعادة الإعمار. وأورد التقرير بعض الأدلة والمؤشرات على الفساد، مثل "وجود حالات عدم إفصاح عن الذمة المالية بين كبار موظفي الدولة منهم 273 نائب في البرلمان العراقي، بما فيهم نائب رئيس الجمهورية، كما أشار التقرير إلى ضبط 91 عملية اختلاس مال عام كبرى بالجرم المشهود (منظمة النزاهة العراقية 2017)". وبالمحصلة، لم يقدم نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان تنمية حقيقية ولا استقرارا للمجتمعين العراقي والأفغاني. فبالرغم من صرف المليارات على تدريب الجيش وقوى الأمن في كلا البلدين وتأهيلهم، فما زال الأمن والسلم الأهليين يشكلان التحدي الأكبر وبخاصة بعد سقوط جزئ كبير من أراضي العراق بيد تنظيم داعش، واضطرار الحكومة العراقية إلى الاستعانة بمليشيات عسكرية خارج نطاق الجيش وقوى الأمن الداخلي لمقاتلة التنظيم، الأمر الذي يتوقع أن يدخل البلاد في جولة جديدة من الانتقام والعنف، بينما ما زالت حركة طالبان تشكل التهديد الأكبر للحكومة الأفغانية وقوات التحالف الدولي. وبعد استعراض أسباب فشل نموذج إعادة إعمار أفغانستان والعراق الذي بني على نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان، سنحاول في البند التالي تقديم نموذج أكثر واقعية وقابلية للتطبيق في حالات مشابهة لحالتي العراق وأفغانستان، وهو نموذج التنمية المستدامة.

2. النموذج البديل: نموذج التنمية المستدامة:

تمتاز بيئة الحروب وما بعدها conflict and post conflict contexts بكبر حجم الضرر البيئي والاقتصادي والاجتماعي الذي يقع على المجتمعات التي تعاني منها. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ بعض الصراعات تعيد المجتمعات التي تتعرض لها عقودا إلى الوراء. ويمتاز نموذج التنمية المستدامة، الذي تقترحه هذه الدراسة بديلاً عن نموذج إعادة الإعمار وبناء الاستقرار الذي تم تفنيده سابقا، بأنه يركز على استدامة الحلول؛ بمعني تقديم حلول ليست فقط تعالج مشكلات الحاضر (ظروف ما بعد الحرب) بل تذهب لضمان فرصة الأجيال المقبلة بحياة كريمة مستدامة[8].

كما يركز النموذج على مثلث حيوي متداخل، يسمى المثلث الحيوي للتنمية المستدامة" the living triangle of sustainable development" والمقصود بمتداخل أنه يركز على الأبعاد الثلاث: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية بشكل متوازن (Cooper and Vargas 2008, p6). يبين الشكل (3) أدناه أن قيادة عملية بناء التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الحرب يجب أن تكون ذاتية تدعمها وتساعدها حكومات ومؤسسات دولية وإقليمية معنية. فالتنمية المعتمدة على الذات تبنى على افتراض أن القيادة الذاتية (الوطنية والمحلية) قادرة أكثر من غيرها على الفهم والاستجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتبني حلول واقعية متداخلة لمشكلات عميقة فرضتها ظروف الحرب كتدمير البنى التحتية (مصادر الغذاء والماء والهواء والتربة الخ)، والبنية الاقتصادية (فرص العمل والوظائف وبيئة الأعمال الخ) والأهم من ذلك كله البنى الاجتماعية (كالقتل والإعاقات والتشريد واللجوء وتدمير التعليم وزيادة نسبة الفقر وفقدان الأمن الخ). وبالمقارنة مع نموذج إعادة الإعمار وبناء الاستقرار الذي طبق في كل من العراق وأفغانستان، فإنّ نموذج التنمية المستدامة في البعد الاقتصادي مثلا يركز على بناء اقتصاد يستجيب لحاجات المجتمع بدلا من التركيز على تقاسم الحصص بين الشركات (المحلية والأجنبية) والأنظمة الفاسدة وأمراء الحرب، فضلا عن تركيزه على البعدين البيئي والاجتماعي بدئا بإزالة مخلفات الحرب من البيئة، كضرورة من ضرورات الحياة الآمنة، ووصولا لمعالجة الآثار الاجتماعية والنفسية التي خلفتها الحرب على الإنسان وفرضتها عليه. كما أنّ الاستقرار، من وجهة نظر نموذج التنمية المستدامة، يعني استقرار المجتمع وليس النظام السياسي بمفهومه الأمني.

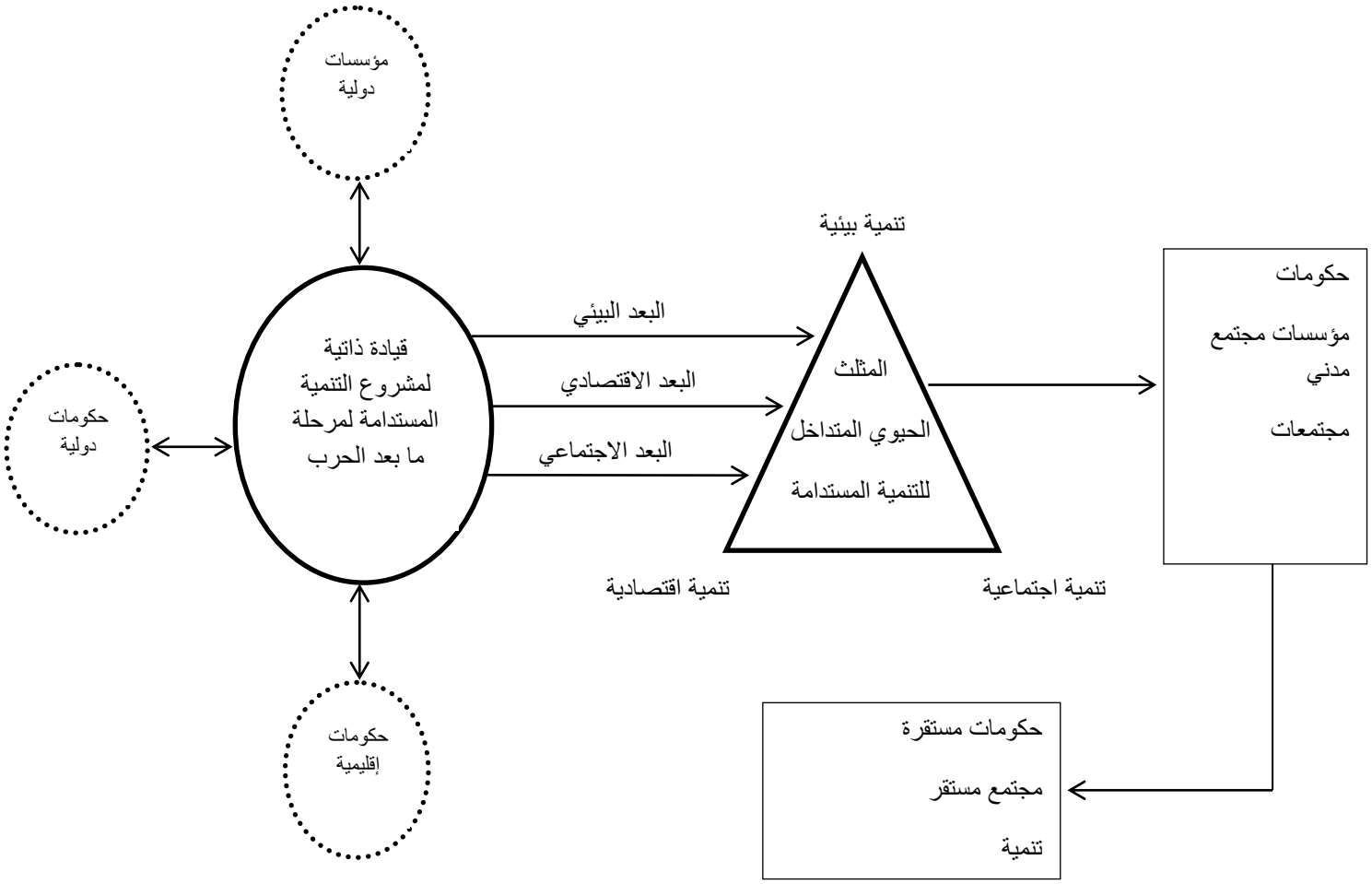

شكل3: نموذج التنمية المستدامة، المصدر: الباحث

وبالعودة إلى الشكل (3) فإنّ مخرج النموذج، على الأقل من الناحية النظرية هو حكومة مستقرة ومجتمع مستقر وتنمية. إنّ اعتماد الحكومة، بحسب النموذج، على قدرات المجتمع لبناء التنمية ليس فقط يعزز الثقة التي أفقدتها الحرب أو زعزعتها، بل يساعد ـ أيضا ـ في تمكين مكونات المجتمع (إعطائها حقها وفرصها في المشاركة) وتعزيز استدامة التنمية بدلاً من استيرادها من الخارج. وبهذا الصدد لا تغفل الدراسة الافتراض القائل بأنّ نموذج التنمية المستدامة يبدو صعب المنال في ظل أنظمة الحكم الفاسدة والمأجورة التي تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة، والتي تصب ـ بالتالي ـ في مصالح الدول الكبرى الداعمة لها. لكن الأمل يحدو الكاتب في النخب الأكاديمية والنخب الإصلاحية من داخل الحكومات وخارجها، التي تخاطبها هذه الدراسة بشكل أساسي في ضرورة محاولة تصحيح البوصلة باتجاه التنمية المستدامة، وعدم اليأس والتسليم بالأمر الواقع، ومحاولة تسليط الضوء على البعد التنموي، والتعلم من دروس الماضي، وبخاصة فشل نموذج إعادة الإعمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة نماذج مقارنة لفكرة إعادة إعمار الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب وبناء استقرارها. وتحديدا سلطت الضوء على التحديات التي واجهت محاولات إسقاط نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان، الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، على كل من أفغانستان والعراق، وأسباب فشل تطبيقه. وبينت الدراسة أنّ إعادة استنساخ نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان في كل من أفغانستان والعراق، أنتج نظماً دكتاتورية قادت مجتمعاتها إلى مزيد من العنف والحروب، فضلا عن الفساد وغياب التنمية المستدامة. كما قدمت الدراسة نموذجا بديلا، نموذج التنمية المستدامة، لفكرة إعادة الإعمار وبناء الاستقرار. ويتميز نموذج التنمية المستدامة بأنه ينطلق من مفهوم تنموي عالمي، يركز على أهم ما تحتاجه المجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب، وهي تنظيف بيئة الحرب وإعادة تأهيل موارد الدولة والمجتمع، وبناء اقتصاد مبني على القدرات الذاتية مدعومة بما يتاح من مساعدات دولية بدلاً من الاعتماد الكبير على هذه المساعدات، ومواجهة التحديات الاجتماعية التي تخلفها الحروب كاللجوء والتشرد والإعاقات وغيرها. واستنتجت الدراسة بأنّ ضمان الأمن لا يتم فقط بتوقف الرصاص والمدافع، بل أن تؤمن الأجيال الحالية كما الأجيال القادمة على حياتها وبيئتها النظيفة وفرص عملها. فليس الأمان ألا يخشى الفرد على أسرته من القتل فقط، بل من الفقر، والماء والهواء والطعام الملوث أيضا. ولربما أكثر ما يمز نموذج التنمية المستدامة الذي افترضته الدراسة لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب أنه يهتم بحق الإنسان في المشاركة في التنمية. إنّ بناء المؤسسات الأمنية والبنى التحتية أمر لا شك مهم لبيئة ما بعد الحرب، لكن بشرط أن ينظر إليها على أنها أعضاء في جسد المجتمع تعمل بتكامل مع بقية الأعضاء لا بشكل منفصل عنها أو بهدف حماية الأنظمة الدكتاتورية أو تنفيذ أجندات بعيدة عن حاجات المجتمع. إنّ تجربة إعادة إعمار العراق وأفغانستان لم تتعدى ترسيخ أمن الأنظمة والجماعات الموالية للإرادة الأمريكية من جهة، ومصالح اقتصادية – تقاسم كعكة اقتصادية من جهة أخرى.

التوصيات

أولا: توصي هذه الدراسة بعدم تكرار نفس نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان وبناء استقرارهما في دول مثل سوريا، واليمن، وليبيا، وربما العراق مرة أخرى في مرحلة ما بعد سقوط داعش، وذلك لعدم قدرة هذا النموذج على تلبية حاجات المجتمعات التنموية الاستثنائية التي تفرضها بيئة ما بعد الحرب.

ثانيا: توصي الدراسة الدول في مرحلة ما بعد الحروب وبخاصة المؤسسات المسؤولة عن التنمية بضرورة بناء قدرات الدولة والمجتمع الذاتية لضمان استدامة التنمية وتقليل اعتمادها على الخارج.

رابعا: وكذلك توصي الدراسة الدول والمؤسسات المانحة بالتركيز على بناء القدرات الذاتية للدول والمؤسسات والمجتمعات في بيئة ما بعد الحروب انطلاقا من مبدا "لا تعطني سمكا بل علمني كيف أصيد السمك". بالطبع هذا لا يقلل من أهمية الجهود الاغاثية في المرحلة الأولى من فترة ما بعد الحرب لضمان تعافي مؤسسات الدولة وتحسين قدرتها على الإمساك بعجلة التنمية.

خامسا: توصي الدراسة الباحثين والدارسين والمهتمين بالتنمية المستدامة بالتركيز على حاجة مجتمعاتهم للتنمية المستدامة بديلاً عن إعادة الإعمار وبناء الاستقرار الأمني والاقتصادي على الأصعدة كافة، وعدم اليأس من توجه الحكومات والقوى السياسية في بيئة ما بعد الحرب لتنفيذ أجندة الدول الاستعمارية الكبرى التي بلا شك ستحاول ضمان مصالحها الاقتصادية والأمنية.

الهوامش

1 See for example The Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction," Quarterly Report to the United States Congress", (U.S.A: The United States Government, January 2010). The United Nations Environment Program UNEP, "UN-Iraq Reconstruction and Development Report", (U.S.A: The United States Government, 2007). World Bank, "International Reconstruction Fund Facility for Iraq: World Bank-Iraq Trust Fund, Report for Donors", (U.S.A: World Bank Documents ,March 2005).Phillip Cooper and Claudia, Vargas, *Sustainable Development in Crisis Conditions: Challenges of War, Terrorism and Civil Disorder*.(U.S.A: Roman and Littlefield Publishers, 2008).

[2] أشار تقرير نشره موقع مدل يست أون لاين middle east on line نقلا عن تقرير للبنك الدولي ووزارة التخطيط العراقية بدء الوزارة التحضير لمؤتمر إعادة إعمار العراق بعد الحرب التي خاضتها العراق مع تنظيم داعش. ويشير التقرير إلى أن المنظمات الدولية والدول المانحة والداعمة للعراق سيكون لها دور رئيسي في إعادة الإعمار الذي سيركز على إعادة بناء البنية التحتية وإعادة هيكلة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات. كما أشار التقرير إلى وجود خطة 2018 – 2027 أعدتها الحكومة العراقية والبنك الدولي بتكلفة تقديرية 100 مليار دولار. كما أشار التقرير إلى أن العراق سيكون سوقا رائجة للشركات الدولية التي سيكون لها حظ كبير من عقود إعادة الإعمار. انظر مدل ايست أون لاين "العراق سيكون أكبر سوق لإعادة الإعمار اعتبارا من 2018: تكلفة إعادة إعمار المدن المدمرة 100 مليار دولار "، 8/26 /2017، شوهد بتاريخ 2018/1/24 في:
http://www.middle-east-online.com/?id=255278

3 See for example The Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction Ibid, UNEP, Ibid, UNDP, Ibid, Cooper and Vargas, Ibid.

4 See definition of sustainable development in the World Commission on Environment and Development Report, "Our Common Future" (U.S.A: The United Nations Publications, 1987), p83

5 أنشئت الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث بقانون صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الأميركي بول بريمر بتاريخ أبريل/ نيسان 2003 لاجتثاث هيكل حزب البعث في العراق "وإزالة قيادته في مواقع السلطة. وكانت وظيفتها تقوم على توفير معلومات تكشف عن هوية البعثيين من ذوي درجات عضوية محددة عضو فرقة فما فوق) ليتم فصلهم من مرافق الدولة وحرمانهم من تولي وظائف حكومية. واستمر وجود هذه الهيئة بعد إقرار الدستور الدائم الذي نص في الفصل الثاني منه الأحكام الانتقالية، المادة 135،على مواصلة الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها بوصفها هيئة مستقلة"، ولضمان حماية هذه الهيئة وقانونها اشترط حلها في البرلمان بأغلبية مطلقة. وتعرضت الهيئة المذكورة وقانون اجتثاث البعث وما ور دفي الدستور في هذا الشأن لانتقادات واعتراضات من أطراف عراقية عدة، في ظل اتهامات سيقت حول سوء استخدام هذا القانون "لمصلحة الأحزاب الشيعية، وأنه جاء نتيجة "لطبيعة العلاقات الإيرانية الأميركية" التي كانت "عالية التنسيق" في تلك الفترة. المصدر: شبكة الجزيرة الإعلامية "الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث وقانون المسائلة والعدالة"، *الجزيرة نت*، 1\4\2008، شوهد بتاريخ 3\1\2018 في http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6310227e-0334-4f1c-9a86-616125d1e8fb

6 شبكة الجزيرة الاعلامية "الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث وقانون المسائلة والعدالة"، *الجزيرة نت*، 1\4\2008، شوهد بتاريخ 3\1\2018 في http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6310227e-0334-4f1c-9a86-616125d1e8fb

أقرت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في جلسة استماع أمام الكونجرس الأمريكي في كانون اول 2004 أن عملية إعادة إعمار العراق وأفغانستان وبناء استقرارهما مستوحاة من نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان لكن بشروط مختلفة. وفي وبناء استقرار العام انشات الإدارة الأمريكية دائرة جديدة ارتبطت مباشرة بمكتب الرئيس سميت مكتب منسق إعادة الاعمار والاستقرار. انظر كوبر وفارجاس، مرجع سابق، ص29-30.

7 كوبر وفارجاس، مرجع سابق، ص29-30.

8 عرفت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المعروفة بلجنة برونتلاند التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم" لمزيد من التفاصيل انظر تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، مصدر سابق، ص8

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1 . البنك الدولي (2016) أهمية التخطيط لإعادة إعمار سوريا بعد انتهاء الحرب. شوهد بتاريخ 2018\10\10 في

http://www.albankaldawli.org

2. البنك الدولي (2003) تقرير بعنوان *كسر الصراع: فخ الحرب الأهلية وسياسة التنمية موضوع الحروب والتنمية*.

منشورات البنك الدولي.

3. العربية، "القوات الأمريكية تعلن الحداد وحظر التجوال على جنودها في أوكيناوا اليابانية" شوهد في 2017/12/10 في

:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/05/160528_okinawa_base_imposes_curfew_on_us_troops

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010/2009) حول الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاستثمار في الأمن الإنساني نحو

الدولة المستقبلية. شوهد بتاريخ 2018/6/5 من

http://hdr.undp.org/xmlsearch/reportSearch?y=*&c=n%3AOccupied+Palestinian+Territory&t=*&lang=en&k=&.

5. مركز بروكنج (2016) "استراتيجية إقليمية لإعادة الإعمار في الشرق الأوسط" شوهد بتاريخ 2018\10\12 في

https://www.brookings.edu

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Cooper Phillip and Vargas Claudia (2008), *Sustainable Development in Crisis Conditions: Challenges of War, Terrorism and Civil Disorder.* U.S.A: Roman and Littlefield Publishers.

2. Cooper, Phillip J. and Vargas Claudia Maria, (2004). *Implementing Sustainable Development: from Global Policy to Local Actions*. U.S.A.: Rowman and Littlefield Publishers.

3. Fukuyama, F. (ed), 2006, *Nation-building: Beyond Afghanistan and Iraq*, John Hopkins University Press

4. McCullough David (1992), *Truman.* U.S.A: Simon and Schuftser, New York.

5. Neeson Keiran, "Lessons in Nation Building. The American Reconstruction of Germany and Japan" *E-International Relations Studies.* 20 /10/ 2008, accessed on 27/11/2017 in: http://www.e-ir.info/2008/10/20/lessons-in-nation-building-the-american-reconstruction-of-/germany-and-japan

6. The Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (2010*)," Quarterly Report to the United States Congress"*, U.S.A: The United States Government Publications.

7. The Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (2017)," *Quarterly Report to the United States Congress"*, U.S.A: The United States Government Publications.

8. The World Commission on Environment and Development Report (1987), *Our Common Future* U.S.A: The United Nations Publications.

9. United Nations (2003), *Afghanistan: Post-conflict Environmental Assessment.* Nairobi, Kenya.First published in Switzerland. Retrieved May/19/2018 from http://postconflict.unep.ch/publications/afghanistanpcajanuary2003.pdf.

10. United Nations (2004), *Afghanistan Human Development Report: Security with a Human Face: Challenges and Responsibilities*. New York, United Nations. Retrieved April 15/2018from http://hdr.undp.org/en/reports/nationalreports/asiathepacific/afghanistan/Afghanistan_2004_en.

11. United Nations Environmental Program (2007),*UN-Iraq Reconstruction and Development Report.* Retrieved March/5/2018 from ttp://www.uniraq.org/documents/UN_Iraq%20Reconstruction%20&%20Development%20Update%20June%202007.pdf.

Reconstruction and Rebuilding Stability of Post Conflict Societies: Economic and Security Interests or Sustainable Development?

Jihad Al-Ayasa

Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University - Palestine

jalayasa@birzeit.edu

Abstract

This critical review shed light on the problem of applying the model of reconstruction and stability building of Germany and Japan after World War II on geopolitically and culturally different cases, such as Iraq and Afghanistan as post war contexts; and probably the same model will be applied to different post war contexts, such as Syria, Yemen, Libya and others. The study discussed the reasons why the model of reconstructing Iraq and Afghanistan failed compared to the successful model that was applied in Germany and Japan. Grounding on previous literature and theoretical frameworks, the study developed a new model that was based on the concept of sustainable development. The study found out that the model that was applied in Iraq and Afghanistan did not lead to development; rather, it produced new rounds of violence.

Keywords: Reconstruction, Stability building, Sustainable Development Model, Post Conflict Context, Iraq, Afghanistan